

## البحرين : الملك يأمر بتبعية إدارة الانتخاب للشؤون القانونية

ايلاف

1

مهند سليمان

2006/10/08

في خطوة توقعها مراقبون ومحللون بحرينيون في ظل ماتشهد الساحة البحرينية من توترات قبيل الانتخابات صرح وزير الديوان الملكي البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة أن عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة وجه بنقل إدارة الانتخابات والاستفتاء إلى دائرة الشؤون القانون بعد أن أصبحت هيئة مستقلة عن أجهزة الدولة، وأوضح الوزير في بيان له أنه تنفيذاً لتوجيه الملك، ستبدأ الأجهزة المختصة في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعديل القوانين القائمة بما يحقق استقلال الدائرة القانونية بهذا الاختصاص، بحيث يقتصر دور الجهاز المركزي للمعلومات على ما تطلبه هذه الدائرة منه من بيانات، وسوف تعرض هذه التعديلات على السلطة التشريعية بعد الانتخابات القادمة لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدارها ونفاذها، يذكر أن إدارة الانتخاب والاستفتاء تتبع حالياً الجهاز المركزي للمعلومات.

ومن جانبها، قالت مديرة إدارة الانتخاب والاستفتاء الشبيخة منيرة بنت عبدالله آل خليفة أن توجيهات الملك بنقل تبعية إدارتها إلى دائرة الشؤون القانونية، جاءت لتؤكد حرصه على أن يدار أي انتخاب واستفتاء رسمي من قبل جهة قضائية مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية، إذ تعتبر هذه الخطوة إنجازاً جديداً من إنجازات جلالته في مجال الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي يشهد له العالم أجمع به، والذي وضع مملكة البحرين منذ توليه مقاليد الحكم في مصاف الدول المتقدمة ديمقراطياً، وذلك لاهتمامه الكبير بحقوق المواطن السياسية.

ورحبت الجمعيات السياسية بتوجيهات جلالة الملك بنقل تبعية إدارة الانتخاب والاستفتاء من الجهاز المركزي للمعلومات إلى دائرة الشؤون القانونية، وقال رؤساء الجمعيات إن هذه الخطوة تعزز نزاهة الانتخابات النيابية والبلدية القادمة إلا أنهم طالبوا بضمان استقلالية هذه الدائرة، مثلما وجه جلالة الملك.

وتساءل عدد من ممثلي الجمعيات عن مدى استعداد دائرة الشؤون القانونية لهذه المهمة وقال بعضهم إن الخطوة لا تحقق مطلب الجمعيات في إشراف قضائي كامل على العملية الانتخابية.

وأشاد الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان بخطة نقل تبعية لجنة إدارة الانتخابات إلى دائرة الشؤون القانونية وقال إن هذه الخطوة تعزز شفافية ونزاهة الانتخابات وقال هذه خطوة إلى جانب خطوات إيجابية أخرى اتخذت أبرزها إلغاء التصويت الإلكتروني مشيراً إلى أن هناك حاجة لخطوات جديدة ومنها إلغاء تصويت المجنسين حديثاً وتضمين كشوف الناخبين العناوين الكاملة كما طالبت الجمعيات.